

Distr.: General
7 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠.

الرئيس: السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا)

المحتويات

البند ٦٤: من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-17919 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

**البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل
وحمايتها (تابع) (A/71/41)**

**(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/71/213)
و (A/71/253)**

**(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل
(تابع) (A/71/175)**

١ - السيدة **مبالا إينغا** (الكاميرون): قالت إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن ينظر إليها باعتبارها فرصة لتحسين حالة العديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، ومعالجة أوجه عدم المساواة المستمرة. ويجب على الدول أن تستثمر بإخلاص في عالم صالح للأطفال.

٢ - وحيث أن التعليم هو أحد الأركان الأساسية في إعمال حقوق الطفل، فقد أنشأت الكاميرون نظاما للتعليم المجاني لكل من الفتيان والفتيات في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، عملت الكاميرون على تعزيز التعليم الشامل للجميع من خلال ضمان أن تحصل الفتيات من الفئات المحرومة على التعليم. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تقوم أيضا بإشراك الزعماء التقليديين والدينيين في جهودها الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وتنفيذ برامج التحصين على أساس منتظم بدعم من منظمة الصحة العالمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وأشارت إلى أنه يلزم زيادة فرص الحصول على العلاج للأطفال من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى أن الأطفال الذين أصبحوا يتامى نتيجة لهذا المرض أو الضعفاء عموما يحتاجون إلى المزيد من الحماية.

٣ - وفيما يتعلق بحماية حقوق الطفل، فقد عملت الكاميرون على مكافحة تجنيد الأطفال من قِبَل الجماعات الإرهابية من قبيل تنظيم بوكو حرام. وتعاونت أيضا بصورة وثيقة مع العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، من أجل تنفيذ مختلف الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الطفل. وتعرب الكاميرون عن تقديرها الكبير للدعم الذي تلقته من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، مما مكَّنها من الاستجابة للأزمة الإنسانية الناشئة عن الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام وتدفق اللاجئين من الأطفال.

٤ - السيدة **برويل - ملكيور** (موناكو): قالت إنه على الرغم من الجهود التي بُذلت حتى الآن، فإن ٧٠ مليون طفل سوف يموتون قبل سن الخامسة فيما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠. والرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك المساعدة السابقة للولادة وأثناء الولادة ورعاية المواليد الجدد، هي أمر أساسي، وكذلك التغذية الجيدة. والتعليم الشامل من شأنه أن يكسر حلقة انعدام المساواة، ويحسن الظروف المعيشية للأطفال، ويساعد على مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وأشارت إلى أن الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال، وهي منظمة غير حكومية أنشأها الأميرة غريس في عام ١٩٦٣، جعلت الصحة والتعليم على رأس أولوياتها، كما قامت الحكومة بذلك من خلال سياستها في مجال التعاون الدولي.

٥ - وتابعت كلامها قائلة إن العنف ضد الأطفال يعد إهانة للكرامة الإنسانية تمس بليون طفل كل سنة. وقبل انعقاد المنتدى الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧، سيعقد مؤتمر قمة للحلول بشأن التصدي للعنف ضد الأطفال. ومن الأدوات المفيدة لذلك الدليل الذي نشرته المنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذي قدم مشورة عملية بشأن دعم الأطفال المدعويين إلى تقديم الأدلة في المحكمة.

الأطفال. وقد وصل العنف والتمييز ضد الأطفال إلى مستويات غير مسبوقة، والمأساة الإنسانية التي تتكشف للعيان في سورية هي أكثر الأدلة وضوحاً على الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في النزاعات المسلحة.

١١ - وواصلت كلامها قائلة إن حكومة بلدها يساورها القلق بوجه خاص إزاء تحسين الظروف المعيشية للأطفال اللاجئين والأطفال المتضررين من التشرد الداخلي، وهي تعالج هذه المسألة من خلال برامج للمساعدة واستراتيجية وطنية شاملة. بيد أنها لم تتمكن من تعزيز أو حماية حقوق الإنسان للأطفال المقيمين في منطقتي أنجازيا وتسخينفالي، اللتين تحتلها روسيا بصورة غير قانونية. وما زال هؤلاء الأطفال محرومين من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك التعليم بلغتهم الأصلية وحرية التنقل. ونظراً لأن السكان المحليين لا يُسمح لهم بعبور خط الاحتلال، حتى لأسباب طبية، فإنهم يضطرون إلى مغادرة مكان إقامتهم الدائمة، مما خلق جيلاً جديداً من المشردين داخلياً. والأمر الباعث على المزيد من القلق هو أن أياً من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ممن قاموا بزيارة جورجيا على مدى السنوات القليلة الماضية لم يُسمح لهم بدخول تلك المناطق لتقييم الحالة على أرض الواقع.

١٢ - وجورجيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وقد انضمت إلى البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ومن المقرر بحث التقرير الدوري الرابع للبلد المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذتها حكومة بلدها، جرى زيادة المعونة المالية المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة؛ وجرى توسيع الوصول إلى برامج الرعاية الاجتماعية؛ وتعديل قانون قضاء الأحداث من

٦ - السيدة ديل أغيليا كاستيو (غواتيمالا): قالت إن أهداف التنمية المستدامة، التي شملت أهدافاً لصحة ورفاه الأطفال والمراهقين، كانت نتيجة لعملية شاملة للجميع. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في الطفولة والتأكد من أن الأطفال يمكن أن يشاركوا بوصفهم عناصر للتغيير.

٧ - وكان لظواهر من قبيل النينو والنيو آثاراً مدمرة في غواتيمالا سنة بعد أخرى، وأدت إلى تفاقم مشاكل الجفاف وسوء التغذية القائمة بالنسبة لأضعف الشرائح السكانية. وأعربت عن امتنان بلدها الشديد لصناديق وبرامج الأمم المتحدة لما قدمته من دعم ومساعدة، وأشارت إلى انضمام بلدها إلى مبادرة الارتقاء بمستوى التغذية، التي تهدف إلى تعزيز التزام الحكومات والمجتمعات المحلية بالحقوق في الغذاء والتغذية الجيدة.

٨ - وتناولت سياسات الهجرة في المنطقة فقالت إنها يجب أن تأخذ في الحسبان أعداد الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين بذويهم في المثلث الشمالي، ويجب أن تنص على رصد اعتمادات للأطفال والمراهقين، ولا سيما من أجل إعادة إدماجهم في حال عودتهم إلى بلدانهم الأصليين. ويحتاج الأطفال المهاجرون إلى دعم محدد، وكانت غواتيمالا رائدة في توفير الحماية القنصلية المتخصصة للقُصّر في البلدان الأجنبية. ومن الضروري أن تجتهد الدول بدائل لاحتجاز الأطفال والمراهقين تخدم مصالحهم الفضلى وتسمح لهم بالبقاء مع أسرهم.

٩ - واختتمت بالقول إن غواتيمالا توافق على أن مكافحة تسلط الأقران هي أمر في مصلحة جميع الأطفال، إلا أنه من المهم تحديد أولويات الفئات الأشد ضعفاً عند مكافحة الوصم والتمييز والإقصاء.

١٠ - السيدة كوبرادزه (جورجيا): قالت إنه تقع على عاتق الدول مسؤولية مشتركة إزاء كفالة صون حقوق

هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة، القيام بكل ما في وسعه لإرساء نظام للتعليم الشامل في البلد.

١٦ - ويشكل احترام حقوق الطفل أولوية بالنسبة لحكومة بلدها، التي تعمل دون كلل لمعالجة المشاكل المحددة التي تواجه أشد الأطفال ضعفا في هايتي. وقد اتخذت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عددا من التدابير لقمع الجرائم المرتكبة ضد السلامة البدنية والعقلية للأطفال، واعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون الطفل. وتم إحراز تقدم كبير بشأن مواءمة التشريعات الهايتية مع اتفاقية حقوق الطفل، تمشيا مع التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل، وازداد معدل الالتحاق بالمدارس. واحتتمت كلامها بالقول بأنه يجب على جميع الدول الأعضاء مضاعفة جهودها لتلبية احتياجات الصحة والتغذية والتعليم للأطفال الذين يعانون من الفقر.

١٧ - السيد المطيري (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده يضع حقوق الطفل في مقدمة اهتماماته، واعتمد تشريعات لدعم هذه الحقوق، وفقا للشريعة الإسلامية، بما يضمن، في جملة أمور، حق الطفل في الحياة وهو في بطن أمه، فحرّم الإجهاض لغير سبب. كما أولت المملكة العربية السعودية في قوانينها مصالح الطفل جل عنايتها، وفرضت على والديه حقه في الرضاعة والحضانة والولاية والنفقة بل وحسن اختيار الاسم للطفل، مما يؤكد تقديم مصالح الطفل فوق كل اعتبار. كما أن النظام الأساسي للحكم كفل للأسرة والنشء الرعاية والحماية الشاملة حيث اعتبرها اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع السعودي، وشدد على ضرورة ترابط الأسرة وحماية أفرادها، وراعى مصالح الطفل الخاصة بتحديد عمر توظيفه في القطاع الخاص والعام، وتم حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وحظرت المملكة العربية السعودية أيضا الاستغلال الجنسي للأطفال

أجل تحسين حماية مصالح الطفل؛ وتجريم زواج الإكراه؛ وحظر الاتجار بالقصر.

١٣ - السيدة موتشو (المغرب): قالت إن المغرب صدق على جميع الصكوك المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريان. وقالت إن الدستور الجديد لعام ٢٠١١ يكرس حقوق الأطفال وينص على أن الاتفاقيات الدولية لها الأسبقية على التشريعات الوطنية.

١٤ - ونتيجة لذلك، تم إطلاق عدد من المبادرات. فعلى الصعيد القانوني، اعتمد مجلس الحكومة مشروع القانون ١٤-٧٨ بشأن المجلس الاستشاري المعني بالأسرة والطفولة. وجرى وضع برنامج للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ يُشدد بصفة خاصة على الطفولة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإبلاغ عن العنف. ولمعالجة أشكال جديدة من الأنشطة الإجرامية التي برزت نتيجة للتطورات التكنولوجية مثل الإنترنت، أقامت حكومتها شراكات مع مقدمي الخدمات من أجل حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، وقامت بحملات للتوعية بين الآباء بشأن الممارسات المأمونة على شبكة الإنترنت. وأحيرا، فإن الالتزام الثابت للمغرب بحقوق الطفل قد تجلّى بإنشاء مؤسسة محمد الخامس للتضامن والمرصد الوطني لحقوق الطفل.

١٥ - السيدة رومولوس (هايتي): قالت إن عنوان تقرير اليونيسيف، وضع أطفال العالم ٢٠١٦: فرصة عادلة لكل طفل، قد أوضح ضخامة المهمة التي تنتظرنا. وعلى وجه الخصوص، وجه الانتباه إلى تحديات الفقر المدقع، من قبيل ارتفاع معدلات وفيات الرضع. وفي حين أُحرز تقدم كبير، كان عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١١ سنة الملتحقين بالمدارس قد انخفض انخفاضا طفيفا منذ عام ٢٠١١، وهي مشكلة تفاقت في المناطق المتضررة من النزاع المسلح. ويعتزم رئيس هايتي، اقتناعا منه بأن التعليم

فقرا قد انخفضت بنسبة ٨ في المائة فيما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وأشار إلى أن الهند تضم أكبر عدد من السكان الأطفال في العالم ويتضمن دستورها عدة أحكام بشأن حماية الطفل ورعايته ونمائه. وقد اتخذت سياستها الوطنية للأطفال، التي اعتمدت في عام ٢٠١٣، نهجا قائما على الحقوق.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن التعليم الابتدائي حق أساسي في الهند، وقد حقق بلده المساواة الكاملة بين الجنسين والالتحاق الكامل بالمدارس الابتدائية. وأشار إلى أن برنامج الهند الرئيسي الشامل، وهو مخطط خدمات تنمية الطفل المتكاملة، قدم خدمات الرعاية الصحية والتحصين والتعليم قبل المدرسي إلى ٣٧ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٦ سنوات. والهند الآن خالية من شلل الأطفال، وقد تغلبت مؤخرا على كزاز الأمهات والمواليد.

٢٣ - وقد أنشئت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل في عام ٢٠٠٧ بهدف إنهاء استغلال الأطفال والعنف ضد الأطفال. وجرى أيضا اتخاذ إجراءات لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، ويجري توسيع خدمات الخط الهاتفي للأطفال للتواصل في حالات الطوارئ في جميع أنحاء البلد، ويجري استخدام خدمات للتبوع على الإنترنت لجمع البيانات عن الأطفال المفقودين وتيسير عودتهم. وجرى إرساء إطار تشريعي وسياساتي شامل لمعالجة الاتجار بالنساء والأطفال، بينما دخل قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية حيز النفاذ في عام ٢٠١٢. وتطبق حكومة الهند أيضا بشكل صارم الحظر المفروض على توظيف الأطفال. وهناك عدد من البرامج التي تعالج انخفاض النسبة بين الجنسين عند الأطفال، وتسعى إلى تمكين المرأة.

٢٤ - السيدة الحسن (السودان): قالت إن حماية حقوق الأطفال تمثل أولوية عليا بالنسبة لبلدها. وقد صدق السودان على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين الملحقين

والاعتماد عليهم، ووفقا للشريعة الإسلامية، تفرض عقوبات مناسبة على مرتكبي تلك الجرائم. واعتمد أيضا قانون يجرم العنف العائلي لحماية جميع أفراد المجتمع، لا سيما الأطفال.

١٨ - وتوفر المملكة العربية السعودية التعليم للأطفال من خلال النظام المدرسي، وتكفل حصولهم على التعليم والإرشاد، بما في ذلك بشأن أهمية السلوك الأخلاقي، وذلك من خلال وسائط الإعلام وفي نوادي ورابطات الأطفال. وتعرب المملكة العربية السعودية أيضا عن بالغ تقديرها للعمل الذي تقوم به المنظمات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الدولي والوطني العاملة من أجل تشجيع وتعزيز حقوق الطفل، وقد عملت على تعزيز تعاونها مع هذه الجهات.

١٩ - وتابع كلامه قائلاً إن بلده سيواصل الامتثال لجميع التزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل، مع الحفاظ على تحفظاته فيما يتعلق بجميع مواد الاتفاقية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢٠ - واسترسل قائلاً إن الصورة المروعة للطفل السوري المصاب عمران دقيش، الذي كان قد تم إخراجها من أنقاض منزله بعد أن تعرض للقصف من جانب النظام السوري وحلفائه، قد أحدثت صدمة للعالم وهي تذكرة صارخة بما تشهده سورية من إراقة مستمرة للدماء. واحتتم كلامه قائلاً إن استمرار بطش الآلة العسكرية للنظام السوري وخاصة ضد المدنيين العزل، وفي مقدمتهم الأطفال، والتي راح ضحيتها أكثر من ٢١ ٠٠٠ من الأطفال السوريين، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يتطلب من العالم أن يتخذ إجراءات حازمة وفورية لإنهاء معاناة الشعب السوري التي طال أمدها.

٢١ - السيد جوشي (الهند): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق لأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أشد البلدان

المعارك في منطقتي فنقا وقوز دنقو، وسوف تتخذ خطوات لإعادة تأهيلهم بحيث يمكن جمع شملهم مع أسرهم. وستواصل حكومة السودان، علاوة على ذلك، العمل عن كثب مع اليونسيف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح من أجل تعزيز مصالح جميع الأطفال في البلد.

٢٨ - وفي الختام، شددت على ضرورة مساعدة البلدان على وضع حد للتزاعات. وقالت إنه يجب على المجتمع الدولي أيضا مساعدة البلدان على معالجة الأسباب الكامنة التي تجعل الأطفال يتسربون من المدارس ويُستخدمون كجنود؛ وتشمل العوامل الحاسمة في هذا الصدد: الفقر وتغير المناخ، والديون السيادية للبلدان النامية، وفرض الجزاءات الانفرادية على بعض الدول الأعضاء. كما تحتاج البلدان النامية إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل دعم حقوق الطفل على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، يلزم وجود آليات قوية للتأكد من تقييد الجماعات المتمردة بالاتفاقات التي وقعتها بشأن حظر استخدام الأطفال كجنود، والكف عن ارتكاب المزيد من الانتهاكات لحقوق الأطفال. ويجب أن تكون أي انتهاكات محل إدانة قوية من المجتمع الدولي، الذي يجب عليه أيضا أن يتخذ إجراءات حازمة لترع سلاح تلك الجماعات وضمان مشاركتها في مفاوضات السلام.

٢٩ - السيدة كاراباييفا (قيرغيزستان): قالت إن حماية حقوق الطفل ومصالحه الفضلى تمثل إحدى القيم الأساسية التي تحدد بلدها في طريقه نحو التنمية. وقالت إن حكومة بلدها اعتمدت عددا من البرامج الطويلة الأجل وخطط العمل بشأن التعليم المدرسي، وجرائم الأحداث والعنف ضد الأطفال، يركز معظمها على إذكاء الوعي العام، بما في ذلك داخل المدارس. وهي تقوم أيضا بتنفيذ برنامج لنظام للعدالة يتسم بالكفاءة والتزاهة للأطفال الجانحين والشهود

بها، واتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢). ويؤيد السودان بقوة حملة "أطفال، لا جنود" التي شارك في إطلاقها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح واليونسيف.

٢٥ - ويمنع التشريع المحلي تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما من قبل القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية، في حين أنشأ قانون حماية الطفل لعام ٢٠١٠ نظاما متكاملا لعدالة القصر والعدالة الإصلاحية، وتم إنشاء نيابات ذات صلة بعدالة القصر. وسن السودان تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، استضاف مؤتمرا إقليميا بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم في القرن الأفريقي بمشاركة واسعة ورفيعة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٢٦ - وأنشأ السودان وحدات لحماية الأطفال في القوات المسلحة فضلا عن وحدات لحماية الأسرة والطفل في وزارة الداخلية. وأنشأ أيضا المجلس القومي لرعاية الطفولة، وعين مدعيا عاما للتحقيق في الاتهامات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد الأطفال، في دارفور. وتقوم لجنة لتقصي الحقائق أيضا بالتحقيق في اختطاف الأطفال واستخدامهم جنودا في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وعلى مستوى أعم، دشنت الحكومة في عام ٢٠١٣ خطة عمل وطنية عشرية لحماية حقوق الإنسان في السودان.

٢٧ - وواصلت كلامها قائلة إنه جرى عقد اجتماعات تقنية واجتماعات رفيعة المستوى لقيادة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بحماية الأطفال في مناطق التزاع، التي وقعتها حكومة السودان والأمم المتحدة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، قالت إن السودان قام مؤخرا بإطلاق سراح ٢١ من الأطفال المقاتلين الذين قاتلوا مع المتمردین في

٣٢ - ويجري الاضطلاع ببرامج التوعية في جميع أنحاء البلد لدعم الأطفال المعرضين للخطر أو لتوفير التدريب والدعوة للشباب والمراهقين. وأطلق مؤخرا مشروع تجريبي يهدف إلى إعادة إدماج أطفال الشوارع في نظام التعليم. وقد اعتمدت إعلان يحظر تشغيل الأطفال دون سن ١٤ عاما، واعتمدت خطة عمل وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

ويضطلع حاليا بحملة توعية لمكافحة الاتجار بالأطفال وتعمل الحكومة على تقديم الجناة إلى العدالة. وينصب التركيز في القطاع الصحي على الرعاية أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة ورعاية المواليد والتغذية. وانخفض معدل الإصابة بالمalaria بنسبة ٩٠ في المائة وتم القضاء على شلل الأطفال وكزاز المواليد. وزاد معدل تغطية تحصين الأطفال إلى أكثر من ٩٠ في المائة.

٣٣ - وأضافت قائلة إن التعليم المجاني متاح لجميع الأطفال بدءا من المدارس الابتدائية إلى المستويات الأعلى. وتقوم إريتريا، باعتبارها مجتمعا متعدد الأعراق، بتوفير التعليم للأطفال بلغتهم الأم في المرحلة الابتدائية. ويولى اهتمام خاص للفتيات ومجتمعات الرحل والأطفال ذوي الإعاقة. وقد تم تجريم ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل للقضاء على المعتقدات الثقافية والدينية ذات الجذور الراسخة المرتبطة به.

٣٤ - السيدة سولاما (بور كينا فاسو): قالت إن بلدها، رغم التوسع السكاني السريع والمصحوب بضعف في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أحرز تقدماً على الصُّعد التشريعي والاجتماعي والتعليمي. فقد اعتمدت مؤخرا ثلاثة تشريعات لحظر بيع الأطفال أو استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية؛ ولحماية الأطفال سواء كانوا خارجين على القانون أو معرضين للخطر؛ ولنزع العنف ضد الفتيات والنساء والقضاء عليه وتوفير سبل الانتصاف والمؤازرة للضحايا.

والضحايا، يركز على الأطفال في حالات الضعف. وثمة نحو ٦٠ من المراكز التي تقوم بتوفير المعونة القانونية المجانية والمساعدات الاجتماعية وخدمات التعافي للأطفال والأسر المحرومين من المزايا من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع، كما تم في عام ٢٠١٥ إنشاء خط هاتفي للمساعدة في تقديم الإرشاد والمشورة القانونية.

٣٠ - وأضافت قائلة إن حماية الأمومة والطفولة والأسرة هي أهم دعامة للسياسة الوطنية في قيرغيزستان. واستنادا إلى تقرير اليونسيف عن وضع أطفال العالم ٢٠١٦، فقد انخفض الفقر المدقع في قيرغيزستان من ٧ إلى ٢ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤؛ وطراً انخفاض حاد على معدل وفيات الرضع من ٤٩ إلى ٢١ لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٤؛ ويتمتع جميع الأطفال بإمكانية الحصول على التعليم؛ وأكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال يمكنهم الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، استضافت قيرغيزستان مؤتمرا دوليا بشأن الأطفال ذوي الإعاقة، وفي وقت لاحق من العام نفسه عقدت منتدى دوليا بشأن النظام الغذائي والأمن الغذائي. وتُبذل حاليا جهود لتحسين نوعية مياه الشرب كجزء من "حركة تحسين مستوى التغذية" التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي.

٣١ - السيدة غيريمسدين (إريتريا): قالت إن القوانين العرفية الإريترية تمنح الحماية لجميع الأطفال حتى قبل الولادة. وقد صدقت إريتريا على اتفاقية حقوق الطفل، وعينت لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات لرصد تنفيذها. وتجرم القوانين الصادرة حديثا استخدام العقاب البدني. ولا يجوز محاكمة الأطفال دون سن الثانية عشرة، أما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما فيعاملون كأحداث جانحين.

٣٧ - وأشارت إلى أنه يجري، بالاشتراك مع المجتمع المدني والوكالات الحكومية والسلطات البلدية وأطراف أخرى مهمة بالأمر، الاضطلاع بحملة تهدف إلى تعزيز الرعاية الأبوية الصالحة، وزيادة الوعي بمشكلة العنف، وتوفير التدريب للآباء والمدرسين والقادة المجتمعيين. واختتمت بالقول إن بلدها، مسترشداً بالمبادئ المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل، سيواصل توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها إلى الأطفال والاستثمار في الدفاع عن حقوقهم بهدف تحقيق "المستقبل الذي نصبو إليه".

٣٨ - السيدة مادوهو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن حكومة بلدها صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وروتوكوليهما الاختياريين، وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وإنها ملتزمة بتنفيذهما تنفيذاً فعالاً. ولهذا الغرض، اعتمدت قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٠٩ الخاص بالبر التنزاني، وقانون الطفل لعام ٢٠١١ الخاص بزنجبار. وتتصدى خطة وطنية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ للعنف ضد النساء والأطفال، وتسعى إلى إرساء نظام حماية وطني موحد تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن قانون عام ٢٠٠٩ يوجد حالياً قيد الترجمة إلى اللغة السواحيلية، وسيجري تعميمه على المجتمعات المحلية. كما أنشئ خط اتصال لنجدة الأطفال لتلقي البلاغات عن حالات الإيذاء، ويجري التنسيق لإنشاء فرقة عمل وطنية رفيعة المستوى معنية بأطفال الشوارع.

٣٩ - وأضافت أن حكومة بلدها، اقتناعاً منها بأن التعليم ليس مجرد استثمار جيد في مستقبل الأمة، لكن من شأنه أيضاً أن يحد من انتشار الزواج المبكر، وجّهت تعليمات إلى المدارس العامة بأن تقدم التعليم في مرحلتي الابتدائي والثانوي بالجمان لجميع الأطفال. وأطلقت في آب/أغسطس ٢٠١٤ الحملة الهادفة لجعل البلد منطقة خالية من زواج الأطفال،

وأفادت بأن معدل التسجيل الإجمالي في المدارس الابتدائية بالنسبة للبنات ارتفع إلى ٨٣,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، في حين بلغ ٨٣,٦ في المائة بالنسبة للبنين. كما أطلقت حملات توعية لتعزيز حماية الأطفال ضحايا الإيذاء والاستغلال، واستحدثت أساليب للإبلاغ، بالاقتران مع فرض عقوبات أشد على الجناة. وأسفرت مشاريع هدفت إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر عن نتائج مرضية، بينما انخفض معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أوساط الفتيات دون سن ١٥ سنة من ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٥ - وتابعت قائلة إنه سيلزم بذل مزيد من الجهود للتغلب على العقبات وتوطيد أوجه التقدم المحرز. وأردفت قائلة إن حكومة بوركينافاسو تحت المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة لتمكين بلدها من صون حقوق الطفل بفعالية.

٣٦ - السيدة غوزمان (الجمهورية الدومينيكية): لفتت الانتباه إلى مختلف البرامج الموجهة لتحقيق رفاه الأطفال والمراهقين، بما يشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، فقالت إن حكومة بلدها توفر الحماية المؤقتة لجميع الأطفال المستضعفين أو المعرضين للخطر وإلى جميع من يعانون من الانتهاكات الصارخة لحقوقهم. وتتبع الجمهورية الدومينيكية، بدعم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، خارطة طريق لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، وتُرسي أوجه التآزر بين الأطراف المعنية بما يكفل عدم تخلف أي من الأطفال عن الركب، مضيفة أن خارطة الطريق تشكل أحد العناصر لخطة يدعمها مكتب رئيس الجمهورية لمنع العنف.

وتلقت ١٢ عاما من التعليم المجاني والإلزامي، وتُبَيِّت احتياجاتهم الأساسية فيما يخص الصحة والتغذية. وحققت إندونيسيا المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وانخفضت معدلات الأمية لتصل إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وإدراكا من الحكومة لضرورة تهيئة بيئة تفضي إلى احترام حقوق الطفل والنهوض بها وحمايتها، فإنها دأبت على تشجيع أن تكون المجتمعات المحلية والمدن ملائمة للأطفال.

٤٣ - السيدة ستاينارسدوتير (أيسلندا): أشارت إلى أن الأطفال يشكلون أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم وهو ٢١ مليون لاجئ، مضيفة أن جميع الأطفال المشردين - سواء تشرّدوا من جراء النزاعات أو الاضطهاد أو الفقر - هم أطفال قبل كل شيء. وأوضحت أن الحقوق التي تؤكد عليها اتفاقية حقوق الطفل تسري على كل طفل، بصرف النظر عن وضعه. وأعربت عن التزام أيسلندا بحماية وتعزيز حقوق الطفل داخل البلد وخارجه، وأكدت أن أيسلندا ستواصل دعم الجهود التي تبذلها أطراف متعددة للنهوض بهذه القضية. وأضافت أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هي إحدى المؤسسات الرئيسية المدرجة في خطة بلدها للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، وأنه تمّ تدوين معايير هذا التعاون مؤخرا في اتفاق إطاري جديد.

٤٤ - وقد أدمجت أحكام الاتفاقية بصورة كاملة في القانون الأيسلندي، مما أدى إلى تحقيق تحسُّن بالغ الأهمية في الوضع القانوني للأطفال. وأردفت قائلة إنه ينبغي للدول أن تتطلع إلى ما هو أبعد من المجال التشريعي، وأن تُدمج الاتفاقية في السياسة العامة، ولا سيما على مستوى البلديات. وذكرت أن اليونيسيف تعمل مع المدارس الأيسلندية على اعتماد نموذج لغرض اتباعه في وضع الاتفاقية موضع التنفيذ في أعمالها اليومية.

وذلك في إطار سلسلة من المبادرات لمكافحة الزواج المبكر للفتيات. وأضافت القول بأن حكومة بلدها وقَّعت أيضا إعلان كيغالي الذي يضع إطارا للعمل على إنهاء هذا النوع من الزواج. وأكدت أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن رفاه شعبها؛ إلا أنها تعتمد على استمرار المجتمع الدولي في تقديم دعمه حتى يتسنى الوفاء بما وُضِعَ من معايير عالمية.

٤٥ - السيد إريزا (إندونيسيا): قال إن جميع البلدان مُلزَمة أخلاقياً بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ورغم العمل الذي يقوم به جميع أصحاب المصلحة، ما زال العديد من الأطفال يُحرمون من حريتهم أو يرزحون تحت وطأة النزاعات المسلحة أو يجدون أنفسهم، رغما عنهم، عالقين في حالات للطوارئ. وقد قامت إندونيسيا، منذ تصديقها على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠، بتحسين إطارها القانوني وتعزيز قدراتها المؤسسية ووضعت آلية للإنفاذ. وفي إطار خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، والاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، يجري تعزيز أعمال الدعوة العامة والتوعية من أجل تعزيز حقوق الطفل، كما يجري في الوقت نفسه تكييف التدابير الهادفة إلى منع التمييز والتسلط والقضاء عليهما، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت.

٤٦ - وواصل كلامه قائلاً إن إندونيسيا، باعتبارها من مؤسسي الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، تؤمن بضرورة اتباع نهج شامل إزاء هذه المسألة، ينطوي على إطار قانوني سليم وتدابير عملية وإنفاذ فعال للقانون. وأكدت أن المسؤولية الرئيسية عن رعاية الأطفال وحمايتهم تقع على عاتق الأسرة، وأنه من الضروري أن تنفذ الحكومة سياسات مرعية للأسرة.

٤٧ - ومضى قائلاً إنه بفضل تخصيص ٢٥ في المائة من الميزانية الوطنية للصحة والتعليم، استفاد أطفال إندونيسيا من

٤٥ - وتابعت قائلة إن أيسلندا هي من الدول المشاركة في تقديم القرار المتعلق بالأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وتعرض نحو ٤٠.٠٠٠ فتاة كل يوم لهذه الممارسة عازاً على المجتمع العالمي. ولا بد من تمكين ملايين الفتيات المتضررات فعلياً من هذه الممارسة، وذلك بتوفير تعليم جيد يشمل التثقيف الجنسي الشامل، ولا بد أيضاً من تلقيهن خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية التي يحتجن إليها.

٤٨ - السيدة داغر (لبنان): قالت إن النزاعات المسلحة والأعمال الإرهابية تركت الملايين من الأطفال جوعى أو بلا مأوى أو تحت وطأة الفقر. وأصبح الأطفال مشردين داخلها أو لاجئين؛ ورغم غرق المئات في البحر الأبيض المتوسط، ما زال الكثير منهم متمسكين بالأمل في غدٍ أفضل. ومنذ الدورة السابقة للجمعية العامة، قُطعت وعود عديدة، وأدرجت عالمياً ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي من تعاونه ويعجل باتخاذ تدابير لإنقاذ جيل كامل من الأطفال وتعزيز الاحترام لحقوقهم. وأطلقت، تحت شعار "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب"، مبادرات دولية عديدة في الأشهر الإثني عشر الماضية، بما فيها مبادرات في مجالات تغير المناخ، والعمل الإنساني، واللجوء، والهجرة، وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. واعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن أيضاً قرارات عديدة بهدف إقامة عالم "صالح للأطفال"، على نحو ما دُعي إليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠٢ المعنية بالأطفال. وقالت إن لبنان شارك في جميع تلك المبادرات الدولية إيماناً منه بأن حقوق الطفل هي حجر الأساس لبناء مجتمعات تعددية منفتحة، مبنية على الاحترام والعدل والمساواة وسيادة القانون.

٤٩ - وأعربت عن التزام لبنان بإعمال ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد صدق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، واتفاقية الحد الأدنى

٤٦ - السيدة نونوشيا (اليابان): قالت إن اليابان تشدد على أهمية التعاون الدولي في مجال التعليم، وتوفير التعليم للفتيات على وجه الخصوص. وقد ساعدت اليابان في بناء مدارس للتعليم المتوسط للفتيات في تترانيا حيث كثيراً ما يمنع الزواج المبكر والحمل الفتيات من إتمام تعليمهن، وفي إقامة مهاجع للفتيات في نيبال وملاوي لتحسين معدل إتمام تلميذات المدارس المتوسطة والثانوية لتعليمهن. وأعربت عن ترحيبها بالإفراج عن أكثر من ١١٥.٠٠٠ من الجنود الأطفال بفضل المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، غير أنها أكدت أن على المجتمع الدولي أن يواصل العمل بلا كلل في هذا المجال. ونوهت إلى أن اليابان تمول برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة الذي يدعم تسريح الأطفال من الجماعات المسلحة في البلدان الأفريقية وإعادة إدماجهم، وأسهمت بمبلغ ٦ ملايين دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية لفائدة إعادة إدماج الجنود الأطفال ولفائدة حماية وتمكين الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا.

٤٧ - ومضت قائلة إن الأطفال الذين يعيشون في بلدانها في حالة فقر نسبي، أي الذين يعيشون على أقل من نصف متوسط الدخل في المجتمع، يتلقون الدعم التعليمي، بينما يتلقى أولياء أمورهم المساعدة في إيجاد فرص عمل مناسبة. وتستفيد الأسر المحتاجة، ولا سيما الأسر المعيشية ذات ربّ

وأشارت إلى أن لجنة متعددة التخصصات، أنشأتها الحكومة في إطار الأمانة الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة، تتولى تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية. وأقيمت أماكن إيواء لأكثر من ١٠٠٠ مهاجر من جنسيات مختلفة. وسعت اللجنة إلى تنفيذ سياسات تؤمّن الحماية الشاملة لحقوق الأطفال والمراهقين، وإلى ضمان احترام حقوقهم كأطفال مهاجرين.

٥٢ - واسترسلت قائلة إن الاستثمار في تقديم تعليم جيد لوضع حد لتوارث الأجيال للفقر المدقع، والاستثمار في الرعاية الصحية للحد من وفيات المواليد وتوفير التغطية الصحية للجميع، أمرٌ بالغ الأهمية من أجل تحسين آفاق المستقبل بالنسبة لجميع الأطفال. وأضافت قائلة إن بنما ملتزمة بكفالة مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وتسعى إلى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفاً، كالأطفال ذوي الإعاقة والأطفال من أبناء الشعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وأعربت أيضاً عن القلق إزاء مشكلة التسلط والتسلط عبر الإنترنت التي يمكن أن تؤثر في الأطفال بدنياً ونفسياً. وذكرت أن وزارة التعليم بدأت، بالاشتراك مع مكتب أمين المظالم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والقطاع الخاص، برنامجاً بعنوان "السلامة في المدارس - لا للتسلط" يهدف إلى إرساء السلام وبيئة مدرسية تسود فيها الإيجابية والوئام وتخلو من التحرش والعنف. وتتوفر بالمدارس أيضاً خدمات نفسية تربوية للتعامل مع التسلط.

٥٣ - السيدة ميات (ميانمار): قالت إن بلدها أصبح طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١ وفي بروتوكولها الاختياري المتعلق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية في عام ٢٠١٢، وهو بصدد أن يصبح طرفاً في البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في

لسن العمل لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص. وأصدر لبنان أيضاً تشريعات لإعمال حقوق الطفل، منها قوانين ومراسيم تتعلق بالتعليم وعمل الأطفال والضمان الاجتماعي والصحة والإعاقة وقضاء الأحداث، ويعمل لبنان مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على وضع سياسات لحماية جميع الأطفال الذين يعيشون في لبنان وتحسين ظروفهم المعيشية.

٥٠ - ويؤكد لبنان على أولوية التعليم في تعزيز وحماية حقوق الطفل، حيث إنه بوابة الخلاص من خطر الانحراف والتطرف والتجنيد، كما أنه الوسيلة لمكافحة بعض أشكال العنف والاتجار بالأشخاص، ونشر التوعية للحد من ظواهر زواج الأطفال، إضافة إلى مكافحة بعض أشكال التمييز والتعصب وكره الأجانب وتسلط الأقران. وأعربت عن أسف لبنان أن يكون تمويل التعليم في المساعدات الإنسانية لا يتخطى عالمياً نسبة ١٢ في المائة، ويرى بضرورة تصويب تلك المعادلة من أجل تمكين مئات الآلاف بل الملايين من الأطفال والمراهقين وتحسينهم لبناء مستقبل أفضل. واحتتمت بالقول إن لبنان وضع التعليم في صلب سياساته لمواجهة الأزمة الإنسانية التي نجمت عن وفود ١,٥ مليون من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين إلى البلد، ونصفهم دون سن ١٨ سنة.

٥١ - السيدة سالازار (بنما): قالت إن الأفواج الهائلة للمهاجرين التي توافدت على بنما ضمت العديد من الأطفال الفارين من بلدانهم بحثاً عن مستقبل أفضل. وسواء كان هؤلاء الأطفال بمفردهم أو مصحوبين، فقد وقع العديد منهم ضحايا لانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإيذاء والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والعمل القسري.

إنه، في ضوء هذه المنجزات، ينبغي رفع اسم ميانمار من تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح.

٥٤ - وتابعت قائلة إنه من منطلق أن السلام والمصالحة الوطنية شرطان أساسيان للنجاح في تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية مثل خطة عام ٢٠٣٠، فإن حكومة ميانمار تعمل على تحقيق هذه الأهداف. وأضافت أن الأطفال الذين يتعذر عليهم الحصول على التعليم، ولا سيما في مناطق النزاع، يكونون عرضة للعنف والاستغلال. ولمعالجة هذه المسألة، شُرع في تقديم التعليم المجاني والإلزامي في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي منذ بداية السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧. ويتلقى الأطفال دروساً عن حقوق الإنسان في المدرسة.

٥٥ - وتعاون ميانمار على نحو وثيق مع المنظمات المعنية بالأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وبذلت ميانمار أيضاً جهوداً لمنع استغلال الأطفال في العمل بتصديقها على الاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٥٦ - وواصلت كلامها قائلة إن حكومة ميانمار، سعياً منها لمنع تجنيد القوات العسكرية للقصر واستخدامها لهم وللقضاء على ذلك، وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ خطة عمل مشتركة مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة بشأن استخدام الأطفال في القوات العسكرية.

وبالتعاون مع فرقة العمل القطرية، اتخذت الحكومة خطوات هامة، منها اعتماد المركزية في عملية التجنيد، وتسريح الأطفال من القوات العسكرية، والسماح بزيارة الوحدات العسكرية، والقيام بحملات للدعوة. ومنذ توقيع خطة العمل المشتركة، سُرح ٨١٠ أطفال قصر من القوات العسكرية، ويجري تقديم خدمات المؤازرة والمساعدة إليهم، من قبيل التعليم والتدريب المهني والإدماج المجتمعي. وختمت بالقول

٥٧ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يعرب عن استيائه الشديد من أن تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح لعام ٢٠١٦ عرض للخطر مصالح الأطفال بسبب ضغوط سياسية لا مبرر لها، مضيفاً أن أقل ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة هو الدعوة إلى فرض حظر أسلحة على الحكومات المتورطة في أعمال قتل جماعي للأطفال.

٥٨ - وكما هو مُسلّم به في اتفاقية حقوق الطفل، يحتاج الأطفال إلى العيش في بيئة آسرة وفي جو من السعادة والحب والتفاهم حتى يتربّعوا. ولذلك، ينبغي أن يتاح للأسر ما يلزم من حماية ومساعدة حتى تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها.

٥٩ - وتابع كلامه قائلاً إن قرابة نصف مليون من الأطفال اللاجئين، من بينهم ١٠٠ ٠٠٠ طفل غير مسجلين، يرتادون المدارس في إيران بالجمان. ولم تف الجهات المانحة، فيما يبدو، بالتزاماتها إزاء هؤلاء الأطفال، مما يشكل عبئاً هائلاً على النظام التعليمي. وقال إن الحكومة ملتزمة بتحسين هذا الوضع عن طريق إنشاء إطار قانوني داعم وزيادة وعي الجماهير بحقوق الطفل في جميع مستويات صنع القرار - بدءاً من البرلمان ووصولاً إلى المجتمع المدني. وبالمثل، فإن نطاق مركز الاتصال الوطني لتنفيذ الاتفاقية أخذ في التوسّع وسيكون له في نهاية المطاف وجودٌ في جميع المحافظات الإيرانية.

٦٠ - السيدة بيريس (تيمور - ليشتي): قالت إن بلدها أيد في عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، معترفاً بذلك بكرامة الأطفال وحقوقهم في العيش في مأمّن من الخوف والعنف. وأعربت عن القلق البالغ إزاء حالات

٦٤ - وينبغي توسيع نطاق التعليم ليشمل الفئات الأشد ضعفاً وهميشاً. فملايين الأطفال لا يحصلون على التعليم الجيد وبالتالي فهم معرضون لخطر المزيد من التهميش. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إتاحة فرص الحصول على التعليم أمر لا غنى عنه بالنسبة لمجتمعات بأسرها، ولا بد منه من أجل بناء مجتمع مستدام وشامل يقوم على حقوق الإنسان، والمساواة، وسيادة القانون، واحترام التنوع. وستواصل حكومة بلدها التركيز على التعليم كأداة لتمكين الفرد وتحقيق التنمية الاجتماعية.

٦٥ - ورغم ما أحرزه المجتمع الدولي من تقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن الفتيات أكثر عرضة للتمييز وأشكال مختلفة من العنف، كما يمكن ملاحظته في ارتفاع معدلات التسرب من المدارس بين الفتيات. وينبغي تكريس المزيد من الجهود لحماية الفتيات ومساعدتهن على تحقيق إمكاناتهن. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت حكومة بلدها في عام ٢٠١٥ مبادرة تحمل اسم "من أجل حياة أفضل للفتيات"، وستوفر ٢٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة من أجل دعم الرعاية الصحية والتعليم والتنمية المهنية للفتيات.

٦٦ - السيدة الجودار (البحرين): قالت إن بلدها انضم إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها البحرين في عام ١٩٩٢، كما أبرم بلدها اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع المنظمات الدولية واللجان التابعة لها والمعنية بحقوق الطفل، ومن أهمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، كما بدأ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفل، التي تمثل خارطة طريق للعمل المؤسسي السليم لضمان تنفيذ المشاريع والخطط التي تمكن الطفل من الحصول على كافة حقوقه. وفي مجال الرعاية الصحية، قالت إن البحرين نجحت

التسلط في مدارس تيمور - ليشتي، وبخاصة التسلط عبر الإنترنت.

٦١ - وأضافت أنه على الرغم من الطابع المعقد للتراعات المعاصرة، لا بد من حماية الأطفال والعمل على الحد من تأثير هذه التراعات فيهم. وتحت تيمور - ليشتي الأطراف في التراعات المسلحة على احترام حقوق الطفل وحمايتها والامتناع عن تجنيد الأطفال. ويجب أيضاً بذل الجهود لمساعدة الجنود الأطفال على الاندماج من جديد في المجتمع.

٦٢ - وتابعت قائلة إن ما يربو على ٥٠ في المائة من سكان تيمور - ليشتي لا تتجاوز أعمارهم ١٩ سنة، ومن ثم، فإنه من المهم التركيز على توفير التعليم والتدريب التقني والمهني للشباب. ولهذا الغرض، تلتزم تيمور - ليشتي بكفالة حصول جميع الأطفال على فرص التعليم، ولا سيما الأطفال من ذوي الإعاقة والفتيات، وستت تشريعاً وطنياً لدعم إعادة التحاق الأمهات المراهقات بالنظام المدرسي. ومن الاستراتيجيات الأخرى المتبعة في البلد والتي تركز على الأطفال توفير برامج صحية تركز على الرعاية السابقة للولادة، مما أدى إلى حدوث انخفاض حاد في معدلات وفيات الأطفال في السنوات الأخيرة.

٦٣ - السيدة جيون بارك (جمهورية كوريا): قالت إنه من الضروري اتباع نهج شامل ومنسق من أجل تعزيز حقوق الطفل. ووصفت توفير الأمن والتغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد لجميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في ظروف النزاع المسلح، بأنه مهمة معقدة تحتاج إلى بذل الجهود من جانب الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب جمهورية كوريا بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

هو بمثابة تشريع شامل يعطي الأطفال الحق في بيئة أسرية متماسكة، فضلا عن الحق في التعليم والصحة.

٧٠ - وتابع قائلاً إنه لا يمكن التطرق إلى قضية كالأطفال وحمايتهم دون الإشارة إلى ما يعانيه الطفل الفلسطيني في الأرض المحتلة على يد قوات الاحتلال الاسرائيلية. وأعرب عن قلق بلده إزاء تدهور الأحوال المعيشية وتفاقم مشاعر العزلة واليأس والحرمان في أوساط الأطفال الفلسطينيين نتيجة للاحتلال. وأردف قائلاً إنه استمراراً لنهج بلده الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني، فإن الكويت ستستضيف مؤتمراً لتسليط الضوء على معاناة الطفل الفلسطيني بسبب ممارسات الاحتلال وانتهاكاته للاتفاقيات والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

٧١ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): قالت إن بلدها يقر بواجبه المتمثل في توفير بيئة آمنة خالية من العنف والاستغلال وسوء المعاملة من أجل نماء الطفل. ونظراً لما يكتسبه حق الأطفال في التعليم من أهمية قصوى سيخصص جزء كبير من الميزانية الوطنية للفلبين لعام ٢٠١٧ للتعليم في محاولة لتحسين الوصول إلى المدارس وزيادة معدلات التخرج. كما خصص تمويل إضافي في إطار ميزانية عام ٢٠١٧ لبرنامج التحويلات النقدية المشروطة، الذي يهدف إلى تلقي الأطفال من الأسر الفقيرة لخدمات التعليم والرعاية الصحية بصفة مستمرة. ولما كان ينبغي للأطفال أن يتمتعوا أيضاً بوقتهم داخل المدرسة، فإن الفلبين، تحقيقاً لهذه الغاية، سنت الفلبين قانوناً لمكافحة تسلط الأقران يلزم جميع المدارس الابتدائية والثانوية بالتصدي لتسلط الأقران عن طريق تحديد متطلبات الإبلاغ والجزاءات.

٧٢ - وأنشأت الحكومة لجناها ومجالس مشتركة بين الوكالات للإشراف على تنفيذ القوانين الرامية لحماية الأطفال من البيع والاستغلال في البغاء وفي المواد الإباحية.

في خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. وتوفر الحكومة أيضاً تحسينات روتينية لجميع الأطفال تقريباً.

٦٧ - وواصلت حديثها قائلة إن مركز حماية الطفل يخضع لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية ويعمل من أجل حماية الأطفال من جميع أشكال الإيذاء أو الإهمال. ويوفر المركز خدمات التقييم والتحقيق والمعالجة والمتابعة الخاصة بمؤلاء الأطفال من خلال التنسيق مع مختلف الأجهزة الحكومية وأجهزة الخدمة المدنية. كما يتلقى المركز كافة البلاغات المتعلقة بسوء معاملة الطفل والحالات الحولة من الجهات المسؤولة عن حماية الطفل في مختلف الوزارات والنيابة العامة.

٦٨ - وتابعت بقولها إن البحرين تدعم أيضاً المشاريع الخيرية خارج المملكة، وخاصة في البلدان التي تعصف بها الحروب والكوارث، حيث تعمل المؤسسة الخيرية الملكية على توفير كافة سبل العناية والكفالة للأطفال الأيتام والمحاجين في داخل البلاد وخارجها. وقامت المؤسسة بتشيد المدارس للأطفال اللاجئين السوريين في الأردن وتقديم المساعدة في جيبوتي ونيبال واليمن.

٦٩ - السيد محمد (الكويت): قال إن دستور الكويت ينص على أن الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن. وينص أيضاً على أن الدولة ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي. وبغية تعزيز هذه المبادئ المكرسة في الدستور، فضلاً عما يقع على الكويت من التزامات دولية على النحو المنصوص عليه في صكوك من قبيل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، فقد سنَّ بلده في عام ٢٠١٥ قانوناً يقضي بإنشاء محكمة الأسرة ويتضمن عدداً من المواد المتعلقة بكيفية تسوية النزاعات الأسرية من أجل تقليل تأثيرها على الأطفال. وهناك قانون آخر بشأن حقوق الطفل

الحماية، بما في ذلك تقديم المشورة والخدمات الطبية والقانونية والسكن المؤقت لضحايا الاتجار بالبشر.

٧٦ - وكان من شأن خصائص النزاع المسلح والأساليب المستخدمة فيه أنها أدت إلى خلق تهديدات جديدة للأطفال. ولذلك ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي وضع أطر شاملة من أجل حماية الأطفال في مثل هذه الحالات. وتمثل حملة "أطفال لا جنود" تطورا إيجابيا في هذا الصدد، وثمة تطوراً إيجابياً آخر يتمثل في توقيع بعض الأطراف المدرجة في القائمة من الدول ومن غير الدول على خطط للعمل في هذا المجال. ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات.

٧٧ - السيدة بيلوت (الجزائر): قالت إنه ينبغي إدراج الطفولة في جميع الأهداف الإنمائية، وأن بلدها، الذي حقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم، زاد ميزانيته المخصصة للتعليم بمقدار عشرة أضعاف في السنوات الخمس عشرة الماضية. ويقدم التعليم المجاني إلى أكثر من ٨ ملايين طالب من بينهم الأطفال في مخيمات اللاجئين في تندوف. وتحققت إنجازات كبيرة في تحسين كفاءة نظام التعليم في الجزائر وتمكين جميع الأطفال من الحصول على التعليم الابتدائي. وقامت الحكومة مؤخرا بسن قانون لحماية الطفل يتضمن أحكاما بشأن حماية الأطفال المعرضين للخطر، والأطفال الجانحين وبشأن حماية الأطفال داخل مراكز تخصصية.

٧٨ - السيد راتراي (جامايكا): قال إن الأطفال يعانون بشكل غير متناسب أثناء النزاعات والعنف المسلح، مما يؤثر عليهم بصورة خطيرة في أعقاب الأزمات الإنسانية والكوارث، سواء الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، ويجري استغلالهم في عمليات الاتجار بالبشر. ولقد بات واضحا أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في

وتم وضع آليات من قبيل بروتوكول بشأن إدارة الحالات الفردية للأطفال ضحايا إساءة المعاملة والاستغلال لمعالجة المسائل المتعلقة بالتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الاعتداء على الأطفال. وكتفت الحكومة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية والأجنبية، جهودها الرامية إلى كبح الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية.

٧٣ - ويواصل مجلس رعاية الأطفال تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وشاركت الحكومات المحلية في سلسلة من حلقات العمل بشأن الآلية بهدف تعلم كيفية التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، تم توفير خط ساخن لتلقى التقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

٧٤ - السيد نبيشاك (رواندا): قال إن الأطفال يمثلون نسبة كبيرة من السكان الروانديين جراء الإبادة الجماعية المروعة التي شهدتها البلد في عام ١٩٩٤. وأثرت تداعيات تلك المحزنة على حياة الأطفال في رواندا بطرق شتى مما اضطر الحكومة إلى اتخاذ بعض التدابير لإعطاء الأولوية لحقوق الأطفال. وعلى سبيل المثال أصبح التعليم مجانيا وإلزاميا في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وتم إحراز تقدم في تحقيق هدي الالتحاق بالمدارس الابتدائية والتكافؤ بين الجنسين. وتمشيا مع أحكام الاتفاقية، استحدثت رواندا أيضا تدابير لحظر العقوبة البدنية، وسنت قوانين لحماية النساء والأطفال من العنف.

٧٥ - ويدين القانون الرواندي بغاء الأطفال والرق والاختطاف. ووضعت الحكومة مؤخرا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وبالنظر إلى الحالة المتقلبة في المنطقة وسهولة اختراق الحدود التي تؤدي إلى تسهيل الاتجار بالبشر، تواصل رواندا التحقيق مع المتجرين بالأشخاص ومقاضاتهم وإدانتهم. وقدمت الحكومة أيضا خدمات

٨١ - وأشار إلى أن حقوق الطفل مدرجة ضمن إطار التنمية الاستراتيجية لبلده للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. وحيث إن البلد ليس لديه خططه الخاصة به للرعاية الاجتماعية، تقوم وزارة الداخلية واليونسيف حاليا بتنفيذ مشاريع في مجالي حماية الطفل والحماية الاجتماعية، بما في ذلك الإصلاح القانوني والسياساتي. ويجري تنظيم فعاليات إضافية تركز على الأطفال للاحتفال بيوم الأمم المتحدة والأسبوع الوطني للفضاء الإلكتروني. وسيركز هذا الحدث الأخير بشكل خاص على بناء عالم رقمي أكثر أمانا وأكثر صحة للأطفال عن طريق تقديم إرشادات بشأن استخدام التشريعات والقيام بإجراءات أخرى لتدعيم حقوق الأطفال على الإنترنت.

٨٢ - السيدة كالاين (مدغشقر): قالت إن مدغشقر أنشأت شبكة لحماية الطفل تضم المئات من الهيئات التي تغطي البلد بأسره، للإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة ودعم الضحايا وتوعية المجتمع المحلي. واستكملت تلك المبادرة بخطط لحماية الطفل على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المجتمع المحلي. وفي عام ٢٠١٦، أعدت الحكومة وثيقة بشأن الخدمات المقدمة إلى الأطفال ضحايا سوء المعاملة ودليلا عمليا بشأن إدارة هذه الحالات. ويتلقى الموظفون العاملون في الهيئات الحكومية والمؤسسات التعليمية تدريبا على حماية الأطفال في المدارس.

٨٣ - وقالت إن حكومة بلدها تعتبر صحة المرأة والطفل واحدة من أولوياتها الرئيسية، وقد أطلقت حملات وطنية للنهوض بتحصين الأطفال ضد شلل الأطفال والملاريا. كما كثفت جهودها لمكافحة السياحة الجنسية التي تمس الأطفال، وقامت بالتوقيع على اتفاقية مع شركاء وطنيين ودوليين لتعزيز السياحة المستدامة والمراعية للأطفال، وقامت في أيار/مايو ٢٠١٥ بتطبيق مدونة قواعد السلوك التي تحكم

مواجهة تلك الكوارث. وتتيح خطة عام ٢٠٣٠ فرصة فريدة للتعامل مع حقوق الطفل بطريقة شاملة لا تستثني أحدا، مع التركيز بشكل خاص على محنة الأطفال المهمشين، الذين يواجهون تحديات إضافية بسبب أوجه الضعف المحددة الخاصة بهم.

٧٩ - وتابع كلامه قائلا إن النهج الشامل الذي تتبعه جامايكا إزاء حقوق الطفل يتناول، من جهة، تيسير الحصول على التعليم الابتدائي والتعليم العالي عن طريق مجانية التعليم؛ وهي سياسة قوامها عدم حرمان أي طفل من التعليم المدرسي بسبب عدم قدرة والديه أو ولي أمره على دفع الرسوم المدرسية؛ ووضع التعديلات التشريعية اللازمة لتقنين الحق في الحصول على التعليم. ومن جهة أخرى، يتناول هذا النهج التصدي للعنف ضد الأطفال من خلال عضوية جامايكا في الشراكة العالمية من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال؛ وتنفيذ خطة العمل الوطنية لوضع استجابة متكاملة لمسألة الأطفال والعنف؛ وتنقيح دليل السلامة والأمن للتصدي لتسلط الأقران في المدارس.

٨٠ - السيد توبونيو (تونغا): قال إن بلده، بوصفه دولة جزرية صغيرة نامية، يسعى إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المحدودة لدعم حقوق الطفل. وقد سن في عام ٢٠١٣ قانون حماية الأسرة، الذي يضمن توفير السلامة والحماية للأطفال الذين عانوا من العنف العائلي أو تعرضوا له، وقانون التعليم، الذي يوفر للأطفال سبل الحصول على تعليم جيد ومجاني طوال مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، ويحظر العقوبة البدنية، ويجعل التعليم إلزاميا لمن تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٨ سنة. وتتاح الرعاية الصحية المجانية لجميع الأطفال دون استثناء. كما بادرت الحكومة بتدوين القوانين المتعلقة بعمل الأطفال من خلال قانون علاقات العمل.

وتنظر في التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٨ - السيدة تسيفتاناوفا (بلغاريا): قالت إن حكومة بلدها قد وضعت تدابير محددة الهدف من أجل النهوض بحقوق جميع الأطفال ورفاههم، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً أو تهميشاً. وتأخذ جميع السياسات والبرامج الحكومية مصالح الطفل الفضلى في الاعتبار، مع التركيز على تنمية الطفولة والمساواة في حصول الجميع على خدمات تعليمية عالية الجودة. واسترسلت قائلة إن بلدها أحرز تقدماً كبيراً في إلغاء تبعية رعاية الأطفال للمؤسسات، ومنع التخلي عن الأطفال، وتشجيع التربية الصالحة ودعم الأسر ذات الأطفال، وتوفير الكفالات لتنشئة أطفال الغير، والخدمات المتكاملة في المجتمعات المحلية. وتعمل الحكومة أيضاً على تعزيز نظم حماية الطفل وتنظيم الحملات للتوعية بنطاق مشكلة العنف ضد الأطفال.

٨٩ - وأردفت قائلة إن بلغاريا ما زالت ملتزمة بتعزيز حقوق الطفل في جميع العمليات الدولية. وقد شاركت في رئاسة مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة؛ وتدعو إلى النظر في حقوق الأطفال أثناء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخلال إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ وشاركت بنشاط في المبادرة العالمية لليونيسيف، المسماة "الدرس الأكبر للعالم"؛ وتولت رئاسة لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا عندما تم اعتماد استراتيجية حقوق الطفل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

٩٠ - وبالنظر إلى أن الأطفال معرضون للخطر بوجه خاص في الأزمة الإنسانية العالمية الراهنة، يتعين أن تكون أي استجابة قائمة على حقوق الطفل. وختمت كلامها قائلة إن بلغاريا تعمل مع الشركاء من أجل حماية حقوق الإنسان

الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية أو لأغراض السياحة الجنسية.

٨٤ - وأضافت أن مدغشقر أهدتها الكوارث الطبيعية التي كان لها تأثير مباشر على صحة الناس ورفاههم وأدت إلى تفاقم سوء التغذية. وختمت كلامها قائلة إن حكومتها تود أن تشكر جميع الشركاء الذين يعملون لمساعدة الأطفال في مدغشقر وكذلك مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على الزيارة التي قامت بها مؤخرا في أعقاب الدمار الذي خلفته ظاهرة النينيو.

٨٥ - السيد باي (فيجي): قال إن حقوق الطفل جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للحقوق الأساسية في بلده وهي حقوق مكرسة في دستوره. ويتضمن الدستور بندا ينص على توفير الحماية للأطفال من جميع أشكال العنف في المنزل وفي المدرسة.

٨٦ - وأضاف قائلاً إن توفير فرص الحصول على التعليم الجيد يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لحكومة فيجي. وفي عام ٢٠١٥، أصبح التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية مجانياً لأول مرة، وتقرر أن تتحمل الحكومة أيضاً رسوم الكتب المدرسية وغيرها من التكاليف المتكبدة المتصلة بالدراسة. وأضاف أن حكومة بلده خصصت خط اتصال سرياً لمساعدة الأطفال في عام ٢٠١٥ كجزء من التزامها بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال مما يتيح للمتصلين الذين هم في حاجة إلى الدعم أو الرعاية أو الحماية التحدث إلى مستشارين مدرسين.

٨٧ - واسترسل قائلاً إن فيجي من أشد مناصري الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وتدرج تعميم المنظور الإنساني في جميع برامجها ومبادراتها، وأدرجت أيضاً في دستورها الجديد أحكاماً للحد من تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة،

أنحاء العالم متردية بسبب تقاعس الدول الأعضاء، والقوانين والسياسات اللاإنسانية والتدهور البيئي وعدم الاتساق في برامج التنمية الوطنية.

٩٥ - وقال إن بلده يسلم بمسؤوليته نحو الأطفال، وقد سن قانون الطفل وقام بتنقيح قانون التعدين من أجل توفير حماية أفضل للأطفال من البيئة المحيطة بهم. وأعرب عن شعور حكومة بلده بالفخر أيضا لقيامها بتوقيع اتفاق UNITLIFE مع اليونيسيف، الذي يعيد توزيع حصة من عائدات التعدين لمكافحة سوء التغذية. وأضاف أن التعليم المجاني وبرامج تحصين الأطفال التي تدعمها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وإنشاء مؤسسات جديدة لحقوق الإنسان هي بوادر تدل على تصميم الحكومة على الامتثال لاتفاقية حقوق الطفل. وأضاف قائلا إن اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ورفع سن الزواج هما دليل على الاهتمام بوضع الفتيات الصغيرات.

٩٦ - وحث كلامه قائلا إن حكومة بلده تمتلك إرادة سياسية لا سبيل إلى إنكارها، إلا أن أزمة فيروس إيبولا قوضت العديد من تطلعات الحكومة، مثل خطط بناء محاكم الأطفال، وتوسيع مراكز التوعية وتحسين الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة. واستدرك قائلا إن هناك بعض الأسباب التي تدعو للتفاؤل مثل الدعم التقني والمالي المقدم من الشركاء وخطة التعافي من فيروس إيبولا.

٩٧ - السيدة نجويلي ماكويليت (الكونغو): قالت إن دستور بلدها الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٥، عزز الأحكام القانونية والتنظيمية، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي للنظام الوطني للأطفال. وأضافت أن حكومة بلدها أنشأت أيضا برلمانا للأطفال يضم ممثلين عن كل محافظات البلد.

لجميع الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء بوصفها من بلدان المرور العابر وبلدا مضيفا للآلاف من المهاجرين واللاجئين.

٩١ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن التعليم هو أفضل وسيلة لحماية حقوق الطفل. وقد أقرت بنغلاديش سياسة تعليمية توفر التعليم للجميع وفقا للمبدأ المنصوص عليه في دستورها والذي يقضي بأن يكون التعليم مجانيا وإلزاميا، وقدمت منحا تعليمية للطلاب المتفوقين المحتاجين ووفرت منحا دراسية للفتيات؛ ووزعت الكتب المعدة بطريقة بريال على الأطفال المعاقين بصريا.

٩٢ - وأضاف قائلا إن سنّ قانون تقييد زواج الأطفال، وتوفير خط اتصال مجاني وطني كانا عاملين مفيدتين في منع زواج الأطفال. كما أنشأت الحكومة مراكز أزمات موحدة لتوفير الخدمات للأطفال الذين يقعون فريسة للعنف، واعتمدت خطة عمل خمسية للحد من عمل الأطفال. وأعرب عن ترحيب بلده بالاحتفال باليوم الدولي للطفلة، وعن ثناء وفد بلده على حملة الأمين العام "أطفال، لا جنود". وحث جميع الدول الأعضاء على إعادة تأكيد التزامها بإهاء بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية.

٩٣ - واسترسل قائلا إن الهجرة القسرية اضطرت ملايين الأطفال إلى ترك ديارهم. ويستحق الأطفال المهاجرون الحقوق الأساسية التي تكفلها حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وما لم يتمكن المجتمع الدولي من تقديم الدعم الكافي لهؤلاء الأطفال، لن يكون لدى البلدان أي فرصة لتحقيق غاياتها المدرجة تحت أهداف التنمية المستدامة.

٩٤ - السيد كومارا (غينيا): قال إنه رغم وجود إرادة سياسية واسعة وإحراز تقدم كبير نحو تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وخطة عام ٢٠٣٠، ما زالت حالة الأطفال في جميع

٩٨ - وأشارت إلى أن سياسة الحكومة بشأن حماية حقوق الطفل والنهوض بها تأخذ في الاعتبار أشد الأطفال ضعفاً، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال من أبناء الشعوب الأصلية. وتم إقرار الإطار الاستراتيجي بشأن التعليم المدرسي واستئناف التعليم المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة وحصولهم على مواد مدرسية وأجهزة معاونة. وأضافت أن بلدها عمل على تسجيل عدة آلاف من أطفال الشعوب الأصلية.

٩٩ - وتمثل الشراكات جانبا حيويا من تنفيذ السياسات، وتم توقيع كتاب موافقة مع برنامج الأغذية العالمي في نيسان/أبريل ٢٠١٥ من أجل تنفيذ البرنامج القطري للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ بهدف مكافحة الجوع وسوء التغذية. وجرى تفعيل النظام الوطني لحماية الطفل في جميع أنحاء البلد ويجري نشر المعلومات المتعلقة بحماية الطفل.

١٠٠ - السيد نكولوي (بوتسوانا): قال إن النزاعات المسلحة المستمرة في أنحاء كثيرة من العالم، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، وأفغانستان، والعراق، واليمن، والصومال، وجنوب السودان عرضت الأطفال للتشريد والاختطاف والعنف الجنسي والزواج بالإكراه والاتجار بالبشر. وقال إن بوتسوانا تدين بقوة الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والمهجمات الوحشية على المدارس والمستشفيات. وأضاف قائلاً إن بلده يحث الحكومات والأطراف في النزاعات المسلحة على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وحملة "أطفال، لا جنود"، وخطط العمل الفردية التي تعدها أطراف النزاع بوصفها مبادرات فعالة من أجل منع التجاوزات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

رفعت الجلسة الساعة: ١٣:٠٠.